

Distr.: General
18 December 2013
Arabic
Original: English



التقرير الخامس المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم إليه تقارير خطية على أساس متواصل كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، تتضمن تقييماً لمدى استمرار الامتثال للفقرة ٢١ من قرار المجلس ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة ٥ في المائة من عائدات صادراته من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير الخامس التطورات التي أعقبت صدور تقريره الرابع (S/2013/378) في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

ثانياً - التطورات

٢ - ظل مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، باعتباره السلطة المسؤولة عن الترتيبات التي تكفل صرف المدفوعات لصندوق التعويضات، يرصد عن كثب المبالغ المودعة في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت أمانة اللجنة تعاونها مع لجنة الخبراء الماليين العراقية، وهي الهيئة المسؤولة عن الإشراف على مراقبة العائدات النفطية العراقية وأوجه استخدامها والإبلاغ عنها.

٣ - وقد اجتمعت أمانة لجنة التعويضات مع لجنة الخبراء الماليين العراقية ووزير خارجية العراق في بغداد في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ومع اللجنة مجدداً في جنيف في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وخلال هذان الاجتماعين، كرّر وزير الخارجية ورئيس اللجنة كلاهما تأكيد التزام العراق بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة الواجبة التطبيق. وأشار رئيس اللجنة



الرجاء إعادة استعمال الورق



كذلك إلى أن الآلية الحالية المعمول بها لدفع نسبة ٥ في المائة من عائدات بيع النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية إلى صندوق التعويضات لم تتغير. وفيما يتعلق بالالتزام المنصوص عليه في قرار المجلس ١٩٥٦ (٢٠١٠) بأن يُودع في الصندوق ما يعادل ٥ في المائة من قيمة المدفوعات غير النقدية من النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي المسددة لمقدمي الخدمات، فقد أُودع في الصندوق مبلغ إضافي قدره ٢٧٧,٨ مليون دولار يتعلق بهذه المعاملات منذ صدور تقريره الأخير في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وبذلك يصل إجمالي المبالغ المودعة فيما يتعلق بالمدفوعات غير النقدية إلى ٥٥٠,٧ مليون دولار منذ تولي اللجنة مهمة الإشراف على عائدات العراق النفطية في تموز/يوليه ٢٠١١.

٤ - وعقد مجلس الإدارة دورته السادسة والسبعين في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد حضر وفد من لجنة الخبراء الماليين العراقية الجلسة العامة الافتتاحية وأكد رئيس اللجنة من جديد التزام العراق بالوفاء بالتزاماته. وفي سياق الاستنتاجات التي توصل إليها بشأن مسألة الترتيبات المتعلقة بكفالة صرف المدفوعات لصندوق التعويضات، أعرب مجلس الإدارة عن ارتياحه المستمر لتحويل نسبة ٥ في المائة من عائدات العراق من مبيعات النفط وما يعادل نسبة ٥ في المائة من قيمة المدفوعات غير النقدية إلى صندوق التعويضات.

٥ - وبلغ متوسط الإيرادات الشهرية المتحصلة لصندوق التعويضات منذ بداية السنة حتى الآن قرابة ٣٦٦,٦ مليون دولار، بحيث لا يزال متوسط مدفوعات التعويضات الفصلية يتجاوز بليون دولار. ومنذ التقرير الأخير الذي قدمته إلى المجلس، سددت لجنة التعويضات دفعتين إلى الكويت بلغ مجموعهما حوالي ٢,٣ بليون دولار؛ حيث سُددت الأولى في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ والثانية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبلغ مجموع التعويضات التي سددتها اللجنة حتى الآن ٤٣,٥ بليون دولار، وبذلك بقي مبلغ يناهز ٨,٩ بلايين دولار يتعين دفعه لتسوية المطالبة المتبقية الأخيرة. واستناداً إلى مستويات الإيرادات الحالية لصندوق التعويضات وإلى التوقعات الحديثة، لا يزال من المتوقع أن تسدد اللجنة الرصيد غير المسدد في عام ٢٠١٥.

٦ - وتشير البيانات المالية لصندوق تنمية العراق والحساب الذي حل محلها وهو يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والتي أصدرتها شركة مراجعة الحسابات، Ernest and Young، إلى أن العراق يعمل الآن بنظام شامل لقياس كميات النفط فيما يتعلق بصادراته من النفط يتمشى مع الممارسات المعيارية المعمول بها في صناعة النفط. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة العراق على هذا الإنجاز الهام. وفي حين أن البيانات

المالية تظل مشفوعة بتحفظات، أود، بالنظر إلى مستويات الإيرادات الحالية لصندوق التعويضات وما أعرب عنه مجلس الإدارة من ارتياح إزاءها، أن أعرب عن ارتياحي إزاء التزام حكومة العراق المستمر بالامتثال لالتزاماتها عملاً بالفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

٧ - وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديري المتواصل لحكومة العراق وللجنة الخبراء الماليين العراقية لتعاونهما المستمر مع لجنة التعويضات.